

الباحث في الجامعات اللبنانية

الهيئة الاستشارية القانونية

الوقت

٨٦٧

جانب رئيس الجامعة اللبنانية

الموضوع: انتهاء ولاية العمداء في الجامعات اللبنانية

المراجع: كتابكم رقم ١٢٦/١٥ من تاريخ ١٩٨٢/٢/١٥

ان الهيئة الاستشارية القانونية ،
بعد الاطلاع على ملف القضية المشار إليها في الموضوع والمرجع المبينين أعلاه ،
وعلى تقرير المقرر ،
ولدى التدقيق ،

يتبيّن من الأحوال المذكورة في المرجع أن ولاية العمداء انتهت بانتهاء المدة
المعينة لها .

ان انتهاء الولاية يعود إلى اعتبار ان المركرا أصبح شاغرا حكما مما يزيل صفة
العميد عن استمرار ممارسة عمله في المركرا المذكور ، بغض النظر عن البحث في صحة الاعمال
التي قام بها لاسيما تجاه الاشخاص الثالثين .

en principe, l'agent public investi d'une fonction pour une période de temps déterminée, se trouve automatiquement desinvesti par l'expiration du temps fixé par la loi.

En droit, l'investiture d'une fonction temporaire s'analyse en une investiture à terme extinctif. Lorsque le terme arrive, l'effet extinctif se produit de plein droit...

L'arrivée du terme extinctif met fin aux effets de l'acte juridique d'investiture.

Juge - Les principes généraux du droit administratif volume II p. 754 édi. 1930

وَمَا يُعَزِّزُ نَظَرَةَ الشَّفَّارِ الْحَكِيمِ وَزِوَالِ صَفَةِ الْعَمِيدِ ، مَا وَرَدَ فِي الْمَادِرَةِ ٣٢٥ مِنْ قَاتِسَنَ الْعَقْرَبَاتِ الْلَّبَانِيِّ وَقَدْ نَصَّتْ عَلَى مَا يَهْلِكُ :

كل موظف غير الذين ذكرتهم المادة ٢٠٦ او كفت يده وكل شخص مذب الى خدمة عامة بالانتخاب أو بالتعيين وانتهت مدة بحثه بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات اذا مرض في ممارسة وظيفته سلانا للنائون .

اما سلبيات الفراغ الناجم عن عدم تعيين من يخلف فانوس العميد الذى انتهى ولايته ، فتتعاملج من قبل رئيس الجامعة اللبنانية الذى اناط به القانون تأمين اداره شؤون الجامعة العامة

وطالما ان المادة ٨ من المرسم الاشتراعي رقم ١٢٢ المشار اليه لم تحدد المرجع المختص لاجراء تعيين العميد من داخل ملک الاساتذة بخلاف المادة ٩ اللاحقة التي حددت ان التعيين من خارج ملک الاساتذة يتم بمرسم يتخذ في مجلس الوزراء فان نص المادة ثانية بالمقارنة بـ المادة التاسعة اللاحقة يفرض اعتبار ان رئيس الجامعة بصفته سوؤولا عن ادارة شؤون الجامعة هو المرجع الصالح لتعيين العميد من داخل ملک الاساتذة ولربما كانت المبررة من عدم اشتراط مرسم عند اختبار العميد من بين الاساتذة ان الاستاذ سبق له ان دخل ملک الجامعة بمرسم .

وتجدر الإشارة إلى أن تعيين العميد ترعاه المادة ٨ (بالنسبة للعميد المختار من الأساتذة) و ٩ (بالنسبة للعميد المختار من خارج الملك) من المرسوم الاشتراكي رقم ٢٢/١١٢ وقد حلتها محل المادة ٢٥ (فيما يعود لاختيار العميد من الأساتذة) و ٢٠ (فيما يتعلق باختيار العميد من خارج الملك) من قانون الجامعة اللبنانية رقم ٦٢٨٧٥ .

هذا ما تفرضه النصوص بحالتها الحاضرة ، وإذا كان الخيار على مستوى السلطات الدستورية أن يكون تعيين العميد من داخل الملك من اختصاص السلطة الاجرائية ، فلا بد من نص يعدل المادة ثانية من العرسان الاشتراكي رقم ١١٢٢/١١٢ .

بیروت فی \ نیاط ۱۹۸۱

رئیس الہمہ
انطوان بے ارڈ

أجــامــعــةــ الــ لــ بــ ثــ نــ اــ يــ يــ

٢٨.

٢٣ - آیا - ١٩٨٨

الجانب الهيئية الاستشارية القانونية

بعد انتهاء مدة عمادة كل عمادة الجامعة وتتعذر تعيين عمداً جدد من قبل مجلس الوزراء.

• واستناداً إلى رأي الهيئة الاستشارية القانونية رقم ٨٢/١ تاريخ ٢٣/٢/١٩٨٢ وحرصاً على استمرارية العمل الجامعي بشكل منتظم صدر قرار عن رئيس الجامعة بتكليف السادة العمداء الحاليين بعمادة الوحدة الموكولة اليه . (ربطاً نسخة عن القرارات المذكورة) .

فجميع العمدة الواردة أسماؤهم في القرارات المشار إليها يشهد لهم بالكفاءة العلمية ، منهم من هم حالياً برتبة أستاذ ومنهم من هم برتبة أستاذ مساعد . علماً أنه حين تعيينهم كانوا بمعظمهم من التعاقديين المتفرغين .

فعملًا برأيكما الأخير رقم ٨٨/٢ تاريخ ١٩٨٨/٥/٩ حول من يخلف رئيس الجامعة في حال غيابه، أرجو ابداء الرأي في الآسئلة التالية :

هل يمارس مهام الرئاسة أكبر هؤلاء العمداء بالتكميل "سناً" أم لا ؟
وفي حال النفي ما هي الطريقة القانونية لتأمين مهام رئاسة الجامعة ؟
وهل يكون الحل هو ايه في حال شفط المركز بسبب وضع رئيس الجامعة خارج الملوك
أو أخذة اجازة السنة السابعة أو بسبب طلبه الإحالـة على التقاعد ؟

مع الاشارة الى أن الدكتور ميشال عاصي والدكتور سامي أبي طايع هما برتبة أستاذ مساعد، في حين أن الأول هو حالياً "أكبر العمداء المكلفين سنًا" (وفقاً) لمرسوم تعينه في الوظيفة العامة .

د. احمد حسـن "التفضـل بالاجـابـة".

رئيس الجامعة اللبنانيّة

ج

حورج طعمة

٧٥٥ قرار رقم

تکلیف الدكتور محمود نصر الدين عمیداً لکلیة الصحة العامة .

ان رئيس الجامعة اللبناني :

بناء على المرسوم رقم ٢٧٢٣ تاريخ ١٩٨٠/٢/٢١ (تعيين رئيس الجامعة)

بناء على القانون رقم ٦٧/٧٥ تاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٦ وتعديلاته (تنظيم الجامعة اللبنانية سيما الفقرة الخامسة من المادة ٤٥)

وبناء على رأي الهيئة الاستشارية القانونية رقم ٨٦/١ تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣

وحيث ان مركز عمادة كلية الصحة العامة اصبح شاغراً بعوده الدكتور عمر عضاف الى ملاكه الاساسي .

يقرر ما يأتي :

المادة الاولى : يكلف الدكتور محمود نصر الدين بعمادة كلية الصحة العامة .

المادة الثانية : يبلغ هذا القرار حيث تدعوه الحاجة .

بيروت في ١١ شباط ١٩٨٥
رئيس الجامعة اللبناني

ج.م.
طنه
جورج طعمه

يلغى الى :

- امانة سر الجامعة

- المصلحة الادارية المشتركة

- مراقب عقد الناقلات

- سائب العارف

الجامعة اللبنانية

قرار رقم ١٠٦٠

تكليف الدكتور معين حمزه عميداً لكلية الزراعة
وكلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال

ان رئيس الجامعة اللبنانية

بناءً على المرسوم رقم ٢٧٢٣ وتعديلاته تاريخ ٢١/٢/١٩٨٠ (تعيين رئيس الجامعة)

بناءً على القانون رقم ٦٧/٢٥ تاريخ ٢٦/١٢/١٩٦٧ وتعديلاته (تنظيم الجامعة اللبنانية)
لاسيما الفقرة الخامسة من المادة ٢٥

بناءً على رأى الهيئة الاستشارية القانونية رقم ٨٢/١ تاريخ ٢٣/٢/١٩٨٢
وحيث ان مركز عمادة كلية الزراعة اصبح شاغراً بعودة المهندس عمر عضاشه
إلى ملاكه الأساسي وبما ان مركز كلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال يشغله
بتتكليف الدكتور روبيير هنا .

يقرر ما ياتى :

المادة الاولى : يكلف الدكتور معين حمزه الاستاذ المتفرغ في كلية العلوم بعمادة كلية الزراعة
وكلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال .

المادة الثانية : يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة .

يبلغ الى :

امانة سر الجامعة
المصلحة الادارية المشتركة
مراقب عقد النفقات
الدائرة المالية
المحتسبة
صاحب العلاقة

رئيس الجامعة اللبنانية

جورج طعمه

بـيروت في ٣٠ آذار ١٩٨٥

جامعة اللبنانية

٥٥٩ قرار رقم

تكتل عميد كلية العلوم الطبية

أن رئيس الجامعة اللبنانية

بناءً على المرسوم رقم ٢٢٢٣ تاريخ ٢٢/٢/٢١ (تبين رئيس الجامعة اللبنانية)
بناءً على القانون رقم ٦٢/٢٥ تاريخ ٢٦/١٢/٦٧ وتعديلاته (تنظيم الجامعة الـ
لا سبها النقرة الخامسة من المادة ٢٥ منه)
بناءً على المرسوم رقم ١١١٨ تاريخ ١٠/١٢/١٩٨٣ (إنشاء كلية العلوم الطبية في الـ
اللبنانية)

وبناءً على رأي الهيئة الاستشارية القانونية رقم ٨٢/١١ تاريخ ٢٣/٢/١٩٨٢
وحيث أن مركز عمادة كلية العلوم الطبية ما زال شاغراً وابتغاً للصالح العام

يقرر ما يأتي

المادة الأولى : يكلف الدكتور منير ابو عسل بعمادة كلية العلوم الطبية

المادة الثانية : يبلغ هذا القرار حيث دعوه الحاجة .

يبلغ إلى :

أمانة سر الجامعة

المصلحة الإدارية المشتركة بكافة دوائرها

مراقب عقد النفقات

صاحب العلاقة

بيروت في ٢٧/١/١٩٨٣
رئيس الجامعة اللبنانية

جورج طعمة

١٣٥٠ مرار رقم

ان رئيس الجامعة اللبنانية

بناء على المرسوم رقم ٢٢٢٣ تاريخ ٢١/٢/١٩٨٠ (تعيين رئيس الجامعة اللبنانية)
 بناء على المرسوم رقم ٢٣٦٨ تاريخ ١/٣/١٩٨٥ (تمديد تعيين رئيس الجامعة اللبنانية)
 بناء على القانون رقم ٦٢/٢٥ تاريخ ٢٦/١٢/١٩٦٢ وتعديلاته (تنظيم الجامعة اللبنانية)
 ولا سيما الفقرة الخامسة من المادة ٢٥
 بناء على رأي الهيئة الاستشارية القانونية رقم ٨٣/١ تاريخ ٢٣/٢/١٩٨٢ والرأي رقم
 ٨٣/١ تاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٣
 بناء على القرار رقم ٤٤٣ تاريخ ٤/١٢/١٩٨٥ (تكليف الدكتور نجيب عيسى بعمادة
 كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال)
 وبناء على طلب استقالة الدكتور نجيب عيسى من عمادة كلية العلوم الاقتصادية
 وإدارة الأعمال في كتابه رقم ٣٢٤٢ تاريخ ٢٩/٤/١٩٨٦.

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : تقبل استقالة الدكتور نجيب عيسى من عمادة كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال.

المادة الثانية : يكلف الدكتور زهير شكر بعمادة كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال.

المادة الثالثة : يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة.

بيان إلى :

بيروت في ٢٩ نisan ١٩٨٦
 رئيس الجامعة اللبنانية

طعنة
 جعور

جورج طعنة

ان ر
 بناء
 بناء
 بناء
 بناء
 بناء ع
 بناء ع
 بناء ع
 وبناء عا

المادة الأولى : تقبل اس
 كلية العا
 المادة الثانية : يكلف الد
 وادارة الا
 المادة الثالثة : يبلغ هذا
 يبلغ الى :
 - امانة سر الجامعة
 - المصلحة الادارية المشتركة بكافة دوائرها
 - مراقب عقد النفقات
 - اصحاب العلاقة
 - امانة سر الجامعة
 - المصلحة الادارية المشتركة بكافة د
 - مراقب عقد النفقات
 - اصحاب العلاقة